

## التزاحم تعريفه وصوره تزاحم حركتين بنائيتين أنموذجاً

رفيع بن غازي السلمي (\*)

بسم الله الرحمن الرحيم، والحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين، سيدنا ونبينا محمد وآله، وبعد؛ فقد لفت نظري في أثناء تدريسي لمادة النحو في بابي لا النافية للجنس والنداء موضوع «تزاحم حركتين بنائيتين»، كأن تتزاحم على آخر كلمة (سيبويه) في قولك : (يا سيبويه هات ما عندك) الكسرة التي هي علامة البناء في الاسم المختوم بويه، والضمة التي هي علامة البناء في المنادى العلم المفرد على مذهب أكثر النحويين.

ولاحظت الطلاب يستصعبون إعراب الكلمة التي تتزاحم عليها الحركتان البنائيتان، ولا يجدون في مؤلفات النحويين التي بين أيديهم إعراباً موحداً لها، ورأيت الشاطبي في «المقاصد الشافية» قد استخدم لفظ التزاحم، ومثل له، وألمح لشيء من صورته.

فأخذت أتبع استخدام النحويين للتزاحم، وأستكشف صورته، فوقفت على مادة أحسب أنها وافية بالمراد، ثم ارتأيت أن التفصيل في صور التزاحم كلها سيطيل البحث، فاكتميت بما كان قد لفت نظري

(\*) أستاذ مشارك بقسم اللغة العربية - كلية الآداب والعلوم الإنسانية - جامعة الملك عبدالعزيز.

«تزاحم حركتين بنائيتين»، فكان هذا البحث الذي أمل أن يقف فيه القارئ على إضافة في خدمة العربية ومحبيها. والله المستعان.

### تعريف التزاحم:

التزاحم لغة: بمعنى التضايق «الانضمام في شدة»<sup>(1)</sup> يقال: «زحم القوم بعضهم بعضاً يزحمونهم زحماً وزحاماً: ضايقوهم، وازدحموا وتزاحموا: تضايقوا»<sup>(2)</sup>، «وزحمه مزاحمة: ضايقه»<sup>(3)</sup>.

وهو على وزن التفاعل، وصيغة التفاعل تدلّ على المشاركة، أي إن التضايق حاصل من المتزاحمين، أو المتزاحمين، وليس من أحدهما.

ويعتبر ابن جنّي - حسب اطلاعي - «أول نحوي استخدم لفظ التزاحم، وقد جعله مرادفاً للتداخل في الأبنية»، قال في «باب تداخل الأصول الثلاثية والرباعية والخماسية» بعد أن ذكر أمثلة من تداخل الأصلين الثلاثي والرباعي كسلس وسلسل، وقلق وقلقل: «وهذا طريق تزاحم الرباعي مع الثلاثي، وهو كثير جداً فاعرفه... وأما تزاحم الرباعي مع الخماسي فقليل، وسبب ذلك قلة الأصلين جميعاً»<sup>(4)</sup>.

وجاء من بعده الشاطبي، فجعل التزاحم ذا دلالة مستقلة، فقال بعد أن ذكر أن حكم المنادى العلم المفرد إذا كان من قبيل مبنيا أن تنوي في آخره الضمة: «... الحكم الطارئ إذا ورد على السابق، فتزاحما على محل واحد، فلم يمكن الجمع بينهما على وجه لا يخل أحدهما بالآخر في شيء، فلا بد من نسخ الحكم المتقدم، لكن على وجه لا يخل به المتأخر جملة؛ لأنه مطلوب أيضاً - كالطارئ، كمسألة التصغير مع النسب، لما كان كل واحد منهما يطلب ببنية مخصوصة، وحكم مخصوص، ولم يمكن اعتبارهما معاً فيه؛ لأنّ ياء النسب تطلب في أميي وعصيي، بتخفيف إحدى الياءين وقلب الأخرى واواً، وبنية

التصغير تطلب بإثباتها وعدم قلب الأخرى تضاداً ، فلم يكن بد من اعتبار الطارئ بحيث لا يخل بالمتقدم، فاعتبروا ياء النسب في أمويّ وبنية التصغير في عَصِيّ، فحذفوا هناك إحدى الياءين وقلبوها الأخرى، ولم يحذفوا ههنا لالتباسه بالنسب إلى عَصِيّة.

وكذلك كل مسألة حكم فيها للطارئ، لا بد أن تجتمع معه هذه المسألة في هذا المعنى، وأما إذا كان كل واحد من الحكمين له وجه يجري عليه دون إخلال بالحكم الأول ، فلا ينصرف إلا إليه كمسألتنا، فإن الحركة قد يُوْتَى بها ظاهرة، وهو الأصل ومقدّرة حيث لا يُزاحمها حركة أخرى كالتقاضي، والفتى، وقاضي ونحوها ، فما ظنك إذا زاحمها حركة أخرى كمن زيدا، ومن زيد في باب الحكاية، فلا نكر في ذلك، فإذا أمكن هنا تقدير الحركة الطارئة فهذا أولى»<sup>(5)</sup>.

فظاهر كلامه أن التزاحم «ورود حكم طارئ على حكم سابق فيمحل واحد دون أن يخل أحدهما بالآخر».

وقد توقف استخدام لفظ التزاحم بعد الشاطبي، إذ لم أجد من النحويين المتأخرين عنه - وفق ما اطلعت عليه من مؤلفاتهم - من استخدمه.

### صور التزاحم:

بمراجعة قول الشاطبي السابق يمكن القول بأن للتزاحم صورتين: الصورة الأولى: تزاحم حركتين على آخر الكلمة، سواء أكانت الحركتان متجانستين - كحركة الفتحة في اسم «لا» النافية للجنس، إذا كان مفرداً، وحركة الفتحة في نحو خمسة عشر التي هي حركة البناء إذا قلت: لا خمسة عشر عندنا - أم غير متجانستين ، كحركة الكسرة في نحو: سيبويه، التي هي حركة البناء، وحركة الضمة في المنادى العلم

المفرد إذا قلت: يا سيبويه. وهذه الصورة - كما هو ظاهر - مختصة بالنحو. والصورة الثانية: تزاحم بنائين، كبناء التصغير، وبناء النسب إذا أردت أن تتسب لاسم مصغر، كجهينة. وهذه الصورة - كما هو ظاهر أيضاً - خاصة بالتصريف.

ولا شك أن هاتين الصورتين يصدق عليهما ما ذكره الشاطبي من أنه لا يخل أحد الحكمين بالآخر؛ لاستحالة ظهور حركتين على الحرف الأخير من الكلمة كما في الصورة الأولى، واستحالة ظهور بناءين مختلفين أو متفقين في كلمة واحدة كما في الصورة الأخرى.

وبالاطلاع على كتب النحويين والتصريفيين، وتأمل ما جاء فيها وفق ما ذكره الشاطبي عن التزاحم يمكن استنتاج ثلاثة أمور:

1 - أن هناك صورة ثالثة للترزاحم، هي «ترزاحم موقعين إعرابين»، كترزاحم المضاف إليه المقتضي الجر، وفاعل المصدر المقتضي الرفع في قولك: ضربني العبد مسيئاً، أو تزشاحم خبر المبتدأ المقتضي الرفع وفاعل اسم الفاعل المقتضي الرفع أيضاً في قولك: أقائم الزيدان؟. وهذا الصورة - وإن لم أجد من نص عليها - كالصورة الأولى في اختصاصها بالنحو، وهي قليلة.

وبناء على هذا يمكن توسيع تعريف التزشاحم عن طريق التخلص من تقييد الشاطبي له بورود حكم طارئ على حكم سابق ليكون عبارة عن «ورود حكمين بأثرين مختلفين على محل واحد دون أن يخل أحدهما بالآخر».

2 - أن الصورة الخاصة بالتصريف «ترزاحم بناءين» قليلة جداً، ومن نماذجها غير التي سبق وأن أوردتها الشاطبي تزشاحم بناء التصغير مع بناء اسم الفاعل في نحو: مبيطر عند من أجاز تصغير مثل

هذا<sup>(6)</sup>، فإن بنية اسم الفاعل تغيرت تقديراً، بدخول بنية التصغير عليها، يقول أبو حيان: «وقد يكون صورة المصغر مثل صورة المكبر، ويكون الفارق بينهما بالتقدير، ومثال ذلك: مبيطر ومسيطر ومهيمن أسماء فاعل من يبيطر وسيطر وهيمن، فإذا صغرتها حذفت الياء؛ لأنها أولى بالحذف، ثم جئت بياء التصغير مكانها»<sup>(7)</sup>.

3 - أن الصورة الخاصة بالنحو «تزامح حركتين» يمكن تقسيمها قسمين:

- تزامح حركة إعراب مع حركة بناء، أو حركة لازمة، وذلك كتزامح الكسرة بسبب الجر مع الكسرة التي علامة بناء في نحو: سيبويه إذا قلت: نظرت في كتاب سيبويه، أو الكسرة التي هي علامة الجر مع الكسرة الملازمة لياء المتكلم إذا قلت: اطلعت على كتابي. وهذا القسم واسع يشمل كل ما فيه اشتغال محل.

- تزامح حركتين بنائيتين، كتزامح الفتحة، التي هي علامة البناء في اسم (لا) المفرد مع الفتحة التي علامة البناء في الأعداد المركبة إذا قلت: لا خمسة عشر عندنا. وهذا القسم منحصر في ثلاث مسائل على ما سيأتي التفصيل فيها.

### مسائل تزامح حركتين بنائيتين:

المسألة الأولى: اسم (لا) النافية للجنس المفرد مع (غير):

(لا) النافية للجنس - أو كما يسميها الكوفيون<sup>(8)</sup> (لا) التبرئة - تعمل عمل إن الناسخة تنصب المبتدأ وترفع الخبر، ولاسمها ثلاثة أحوال:

الأول: أن يكون مضافاً لما بعده، كقولك: لا نائلٌ مجدٍ مذمومٌ.

الثاني: أن يكون شبيهاً بالمضاف، كقولك: لا نائلاً مجدا مذمومٌ.  
الثالث: أن يكون مفرداً، ليس بمضاف ولا شبيهاً بمضاف، نحو قوله تعالى ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ﴾<sup>(9)</sup>.

فإن كان اسم (لا) مضافاً أو شبيهاً بالمضاف أعرب باتفاق<sup>(10)</sup>، وإن لم يكن كذلك - أي كان مفرداً - فقد اختلف النحويون: أهو معرب أم مبني؟، فقال جمهور النحويين<sup>(11)</sup> إنه مبني على الفتح أو ما ينوب عنه، وحركته حركة بناء. وقال الكوفيون وبعض النحويين<sup>(12)</sup> إنه معرب، وحركته حركة إعراب. والقائلون بالبناء اختلفوا في علة ذلك على ثلاثة أوجه<sup>(13)</sup>:

الوجه الأول: أنه بني مع (لا) وصار كالشيء الواحد، مثل: خمسة عشر.

الوجه الثاني: أنه بني لتضمنه معنى (من) «كأن قائلاً قال: هل من رجل في الدار؟ فقال مجيبه: لا رجل في الدار»<sup>(14)</sup>.

الوجه الثالث: أنه بني لتضمنه اللام التي لاستغراق الجنس.

أما القائلون بالإعراب، فقد احتجوا بأن «العامل ليس له أن يحدث بناءً في الكلمة، ولا له أن يُصير معرباً مبنيًا»<sup>(15)</sup>، وبأنك تنصب حال العطف، فتقول: لا رجل وغلاماً لك. وإنما حذف التنوين، للتخفيف، أو لملازمة الاسم للا نافية للجنس، كملازمة خمسة عشر<sup>(16)</sup>.

أما غير فهو اسم دال على مخالفة ما قبله لحقيقة ما بعده، وهو من الأسماء المبهمه المفتقرة لما يبين معناها، ولذلك هو ملازم للإضافة. والمضاف إليه إن لم يكن ظاهراً فهو منوي ثبوت معناه، كقولك: قبضت عشرة ليس غير، أي ليس المقبوض غيرها<sup>(17)</sup>.

وله أحكام متعددة؛ الذى يعنىنا منها هنا حكمين متعلقين بمجئئه فى نحو قولهم (قبضت عشرة لىس غير) بالضم. ولمعرفة الحكمين نورد السؤالين الآتیین. الأول: هل حركته فى هذه الحال حركة إعراب أم بناء؟ والثانى: هل یصح أن یقال: قبضت عشرة لا غیر، بوضع (لا) موضع لىس؟.

والجواب أن النحویین مختلفون فى كلا الحكمین<sup>(18)</sup>، فقد ذهب سیبویه والجرمى والمبرد وأكثر المتأخرین إلى أن حركة ( غیر ) حركة بناء، تشبیهاً له بالغايات كقبل وبعد، لقطعه عن الإضافة لفظاً لا معنى. وحينئذ تحتمل (لا) ثلاثة أوجه:

- أن تكون عاملة عمل لىس، و(غیر) فى محل رفع اسم (لا) والخبر محذوف.
- أن تكون عاملة عمل إن الناسخة، و(غیر) فى محل نصب اسم إن، والخبر محذوف.
- أن تكون غیر عاملة، و(غیر) فى محل رفع مبتدأ، والخبر محذوف.

وذهب الأخفش إلى أن حركة (غیر) حركة إعراب لا بناء، وقد حذف منه التنوين للتخفيف أو للإضافة على وجه التقدير. وردّ علیه بأن «هذا التركيب مطرد، ولا يحذف تنوين مضاف لغير مذكور باطراد، إلا فى نحو: قطع الله يد ورجل من قالها»<sup>(19)</sup>.

وقال بعض النحویین یصح أن تقول: قبضت عشرة لا غیر، على نحو قولهم: قبضت عشرة لىس غير، وقد استدل ابن مالك بقول الشاعر<sup>(20)</sup>:

جواباً به تنجو اعتمد فوربنا لعن عمل أسلفت لا غير تُسأل

وقال بعضهم: لا یصح ذلك، بل قال ابن هشام: «وأما ما يقع فى عبارات العلماء من قولهم: لا غیر، فلم تتكلم به العرب، فإما أنهم قاسوا «لا» على «لىس» أو قالوا ذلك سهوا عن شرط المسألة»<sup>(21)</sup>.

### تزاحم الحركتين البنائيتين في المسألة:

يحصل على قول من صحح مجيء: (قبضت عشرة لا غير) في كلام العرب قياساً على قولهم: (قبضت عشرة ليس غير) تزحماً حركتين بنائيتين على كلمة «غير». الحركة الأولى الفتحة باعتبارين: اعتباراً لا في قولهم هذا عاملة عمل إن الناسخة، واعتبار اسم (لا) إذا كان مفرداً غير مضاف ولا شبيهاً بالمضاف مبنياً على الفتح أو ما ينوب عنه على قول جمهور النحويين كما تقدم.

والحركة الثانية الضمة باعتبار قول سيبويه والجرمي والمبرد وأكثر المتأخرين إن غير مبنية على الضم كقبل وبعد؛ لقطعها عن الإضافة لفظاً لا معنى.

فهل نعتد بالحركة الأولى (الفتحة) التي أحدثها العامل أم نعتد بالحركة الثانية (الضمة)؟

الواقع أنني لم أجد من أقوال النحويين من يعتد بالفتحة، فقد قال الخضري: «وحيثُ تبنى على الضم في محل نصب اسم (لا)، والخبر محذوف»<sup>(22)</sup>.

ولا أعلم مصدر عباس حسن حين نقل عنهم خلاف ذلك، إذ قال: «والنحاة يقولون في إعراب هذا إنه مبني على فتح مقدر منع من ظهوره الضم العارض للبناء»<sup>(23)</sup>.

فإن صح ما نقله عباس حسن عن بعض النحويين فإن خير ما يُردّ به عليهم قول عباس حسن نفسه: «وفي هذا تكلف وتطويل يدعوهم إليه رغبتهم في إخضاع هذا النوع لحكم المفرد، بحيث يكون الحكم (وهو البناء على الفتح في محل نصب) عاماً مطرداً. لكن لا داعي لهذا التكلف، إذ لا مانع من أن يقال: إنه مبني على الضم مباشرة في محل نصب»<sup>(24)</sup>.



المسألة الثانية: اسم (لا) النافية للجنس المفرد مع بعض الأسماء المركبة:

تقدم الحديث عن (لا) النافية للجنس، وعن المراد بالاسم المفرد على وجه التحديد، أما بالنسبة للأسماء المركبة فالمراد بها أن العرب قد تركيب من اسمين معربين اسماً واحداً، وتوجب بناءهما معاً على الاسم لصيرورتهما كاشيء الواحد.

ويخصنا هنا من الأسماء المركبة نموذجين:

الأول: الأعداد المركبة كأحد عشر، إذ الأصل: أحد وعشر، بالعطف، فحذفت الواو «قصداً لمزج الاسمين، وتركيبهما»<sup>(25)</sup>، وبنى الاسم الأول منهما «لكونه محتاجاً إلى الثاني»<sup>(26)</sup> «بمنزلة صدر الكلمة من عجزها»<sup>(27)</sup>، وبنى الاسم الثاني، «لتضمنه الحرف العاطف»<sup>(28)</sup> وقد بنى على الفتح «ليخف به بعض الثقل الحاصل من التركيب»<sup>(29)</sup>.

الثاني: نعت اسم (لا) النافية للجنس إذا كان مفرداً (أي ليس مضافاً ولا شبيهاً بالمضاف)، ولم يفصل فاصل بينه وبين منوعته، نحو: لا رجل ظريف عندك فإن النحويين أجازوا به ثلاثة أوجه<sup>(30)</sup>:

الأول: النصب مراعاة لمحل اسم النافية للجنس، فتقول: لا رجل ظريفاً عندك، «وهذا الوجه أكثر في الكلام، وأحسن قياساً على سائر المبنيات التي هي في موضع نصب بالعوامل الداخلة عليها»<sup>(31)</sup>.

الثاني: الرفع «حملاً على موضع (لا) مع اسمها: لأنها في موضع اسم مرفوع بالابتداء، فتقول: لا رجل ظريف عندك، وكأنك قلت: رجل ظريف عندك»<sup>(32)</sup>.

الثالث: «وهو غير الأكثر»<sup>(33)</sup> البناء على الفتح «على نية تركيب

الصفة مع الموصوف قبل دخول (لا)، مثل: خمسة عشر»<sup>(34)</sup>. تقول: لا

رجلٌ ظريفٌ عندك، كما تقول: لا خمسة عشر عندنا. وقد سهل تركيب الصفة مع الموصوف كونهما كالشيء الواحد. وإنما قالوا قبل دخول (لا) هروباً من تركيب ثلاثة أشياء لما تقدم من أن (لا) مع اسمها مبنية لتركبهما وصيرورتها اسماً واحداً.

### تزاحم الحركتين البنائيتين في المسألة:

على الجمع بين الوجه الثالث في النموذج الثاني ( نعت اسم لا النافية للجنس)، وقول جمهور النحويين أن اسم (لا) إذا كان مفرداً فإنه يكون مبنياً على الفتح أو ما ينوب عنه تتزاحم حركتان بنائيتان على كلمة واحدة، ففي (ظريف) من قولك: (لا رجل ظريف عندنا) تتزاحم فتحتان: فتحة باعتبار الأصل؛ لأن (ظريف) واقع مع المنعوت (رجل) موقع (رجل) من قولك: لا رجلٌ عندنا، فإذا كان (رجل) في قولك: لا رجل عندنا مبني على الفتح، فكذلك (ظريف). وفتحة باعتبار تركيب النعت والمنعوت اسماً واحداً كخمسـة عشر، إذ الاسمان إذا تركما تركيب خمسـة عشر بنيا على الفتح.

وفي النموذج الأول (خمسـة عشر) من قولك: لا خمسـة عشر عندنا تتزاحم فتحتان على كلمة واحدة أيضاً - على النحو الذي ذكرنا.

فهل نعتد بالحركة الأولى حركة العامل أم بالحركة الثانية حركة التركيب؟

الجواب: لم أجد من النحويين - وفق اطلاعي - من نص على إعراب هذه المسألة، لكن ظاهر كلامهم الاعتداد بالحركة الثانية حركة التركيب وإهمال الحركة الأولى، يقول ابن جني في قولهم: لا خمسـة عشر لك: «هذه الفتحة الآن في راء عشر، فتحة بناء التركيب في هذين الاسمين، وهي واقعة موقع فتحة البناء في قولك: لا رجل عندك،

وفتحة لام رجل واقعة موقع فتحة الإعراب في قولك: لا غلام رجل فيها، ولا خير منك عنده، ويدل على أن فتحة راء (عشر) من قولك: لا خمسة عشر عندك هي فتحة تركيب الاسمين، لا التي تحدثها (لا) في نحو قولك: لا غلام لك أن (خمسة عشر) لا يغيرها العامل الأقوى، أعني الفعل في قولك: جاءني خمسة عشر، والجار في نحو قولك: مررت بخمسة عشر، فإذا كان العامل الأقوى لا يؤثر فيها، فالعامل الأضعف الذي هو (لا) أضحى بالأ يغير، فعلمت بذلك أن فتحة راء عشر من قولك: لا خمسة عشر لك إنما هي فتحة للتركيب»<sup>(35)</sup>.

فعلى هذا نقول في إعراب «خمسة عشر» من قولهم: (لا خمسة عشر لك)، وفي «رجل ظريف» من قولهم: (لا رجل ظريف عندك) إذا اعتبرنا تركيب ظريف مع رجل تركيب خمسة عشر: اسم مبني على فتح الجزأين في محل نصب». ونهمل على نحو المسألة الأولى تقدير فتحة البناء التي أحدثها العامل.

**المسألة الثالثة: المنادى العلم المفرد مع بعض الأسماء المبنية: المنادى:**

للمنادى أقسام<sup>(36)</sup>:

- منادى مضاف لما بعده، سواء أكانت إضافته محضة، نحو: ربنا اغفر لنا، أم غير محضة، نحو: يا حسن الخلق.
- منادى شبيه بالمضاف، وهو ما اتصل به شيء من تمام معناه، إما بعمل، أو عطف قبل النداء، نحو: يا رفيقاً بالعباد.
- منادى نكرة مقصودة، نحو: يا رجل، سأقدر جهدك، فكلمة (رجل) نكرة مبهمة لا تدل على فرد بعينه، فإذا قلت: يا رجل، صار معرفة بسبب القصد والخطاب.

- منادى نكرة غير مقصودة، كقول الأعمى: يا رجلاً خذ بيدي.  
 - منادى علم مفرد، نحو: يا زيد، والمراد بالإفراد ما ليس مضافاً ولا شبيهاً بالمضاف، فيدخل المثني، نحو: يا زيدان، والجمع، نحو: يا زيدون، والمركب، نحو: يا سيبويه، ويا بعلبك، ويا برق نحره، وما كان مبنياً قبل النداء، نحو يا أنت.

وهذا القسم هو الذي يعيننا حكمه في هذه المسألة، إذ هو على قول جمهور النحويين مبني على الضمة، أو ما ينوب عنها، في محل نصب، على اعتبار أن المنادى في أصله مفعول به، فإذا قلت: يا خالد، كأنك قلت: أَدْعُوْ أَوْ أُنَادِي خَالِدًا. وإنما بني عندهم لوجهين<sup>(37)</sup>:

الأول: «وقوعه موقع الكاف الاسمية المشابهة لفظاً ومعنى لكاف الخطاب الحرفية، وكونه مثلها إفراداً وتعريفياً، وذلك، لأن يا زيد بمنزلة أَدْعُوْكَ. وهذا الكاف مشابه للكاف في (ذلك) لفظاً ومعنى»<sup>(38)</sup>.

الثاني: أنه أشبه الأصوات كفاق «لأنه صار غاية ينقطع عندها الصوت، والأصوات مبنية، فكذلك ما أشبهها»<sup>(39)</sup>.

أما تفسيرهم البناء على الضمة أو ما قام مقامها فقول: «لشبهة بقبل وبعد، ووجه الشبه أنه إذا أضيف أو نكر أعرب، وإذا كان معرفة مفرداً بني، وقيل بني على الضم؛ لئلا يشبه المضاف؛ لأن المضاف إلى غير ياء المتكلم منصوب في النداء، والمضاف إلى ياء المتكلم يكون مكسوراً فبني على الضم؛ لئلا يلبس بأحدهما»<sup>(40)</sup>.

وذهب الكسائي والرياشي<sup>(41)</sup> إلى أن المنادى العلم المفرد ليس مبنياً، وإنما هو مرفوع بالضمة، لتجرده من العوامل اللفظية<sup>(42)</sup>، فحركته حركة إعراب لا بناء.

وأسهل ما ىرد به عليهما أنه لو كان معرباً لدخله التنوين، ولذلك علق ناظر الجيش على مذهبهما هذا بقوله: «ولا يخفى أن هذا مما لاينبغي التشاغل به، إذ فيه خرم للقواعد، وهدم للأصول»<sup>(43)</sup>.

### الأسماء المبنية:

لن نتحدث هنا عن الأسماء المبنية كلها، وإنما نتحدث عما يصلح منها للنداء ويمكن لنا أن نقسم ذلك ثلاثة أقسام:

الأول: أسماء مركبة تركيباً مزجياً.

الثاني: أسماء لأعلام مؤنثة على وزن فَعَالٍ.

الثالث: أسماء بخلاف ذلك مما كان ملازماً للبناء.

فالقسم الأخير لا خلاف في بنائه، وبنائه أن يكون على السكون، كمن الموصولة، أو على الفتح، ككيف الاستفهامية، أو خمسة عشر العدد المركب، أو على الكسر، كهؤلاء، أو على الضم، كحيث الظرفية. وصلاحيه هذا القسم للنداء أن يكون علم شخص.

والقسم الأول والثاني في بنائهما خلاف، فالأسماء المركبة تركيباً مزجياً، وهو الذي «تصير منه الكلمتان كالكلمة الواحدة»<sup>(44)</sup> إما أن يكون مختوماً بصوت «ويه»، كعمرويه، أو يكون مختوماً بغير صوت (ويه)، كبعلبك.

فالأول لم يُثبت فيه سيبويه إلا البناء على الكسر «لاختلاط الاسم بالصوت، وصيرورتها شيئاً واحداً، فعومل معاملة الصوت كغاق»<sup>(45)</sup> يقول سيبويه نقلاً عن شيخه الخليل: «وأما عمرويه فإنه زعم أنه أعجمي، وأنه ضرب من الأسماء الأعجمية، وألزموا آخره شيئاً لم يلزم الأعجمية، فكما تركوا صرف الأعجمية جعلوا ذا بمنزلة الصوت؛ لأنهم

رأوه قد جمع أمرين، فحطوه درجة عن إسماعيل وأشباهه، وجعلوه بمنزلة غاقٍ مكسورة في كل محل»<sup>(46)</sup>.

واختلف العلماء بعد سيبويه في إثبات وجه آخر في هذه الأسماء المختومة بويه، وهو إعرابها إعراب الممنوع من الصرف باعتبار العلمية والعجمي، فمنهم من أثبت هذا الوجه عن بعض العرب، كابن مالك حيث قال عن التركيب المزجي: «وإن كان عجزه (ويه) بني على الكسر، فقليل: هذا سيبويه، ورأيت سيبويه، ومررت بسيبويه، وبعض العرب يعربه، ويمنعه من الصرف»<sup>(47)</sup>.

ومنهم من لم يثبت هذا الوجه عن العرب، وإنما نقل عن الجرمي إجازته كابن هشام حيث قال: «العلم المختوم بويه كسيبويه وعمرويه ونفطويه وراهويه ونحو ذلك فليس فيهن إلا الكسر، وهو قول سيبويه والجمهور»<sup>(48)</sup>، بل إن أبا حيان استشكل إجازة الجرمي فقال: «إن كان ما أجازته الجرمي مستنده السماع قبل، وإن كان أجازته بالقياس لم يقبل»<sup>(49)</sup>.

وأما الثاني: غير المختوم بويه كبعلبك وحضرموت ومعدى كرب ونحوها<sup>(50)</sup> ففيه ثلاثة أوجه<sup>(51)</sup>:

الأول: إعرابه إعراب الممنوع من الصرف في الجزء الثاني منه، للعلمية والتأنيث، أما جزؤه الأول فمبني لتنزله منزلة صدر الكلمة من عجزها، وبناءؤه يكون على الفتح ما لم يكن آخره ياء، فإنها تسكن للتخفيف، فتقول: هذه حضرموت، ورأيت حضرموت، ونظرت إلى حضرموت، وهذا الوجه هو الفصيح<sup>(52)</sup>.

الثاني: إعراب الجزء الأول بحسب العوامل، ويجر الثاني بالإضافة، فتقول: هذه حضرموت، ورأيت حضرموت، ونظرت إلى حضرموت.

الثالث: البناء على فتح الجزأين: «لتضمنها معنى حرف العطف كخمسة عشر» فتقول: هذه حضر موت ورأيت حضر موت ونظرت إلى حضر موت. وهذا الوجه ليس مشتهراً<sup>(53)</sup> كسابقه، بل كما قال صاحب البسيط «ليس مطرداً عند عامة البصريين والكوفيين»<sup>(54)</sup>.

أما الأعلام المؤنثة على وزن فعّال ففيها وجهان<sup>(55)</sup>:

الأول: البناء على الكسر مطلقاً عند الحجازيين، أي سواء أكان مختوماً بالراء كَوِبَارٍ (اسم قبيلة) أم غير مختوم بالراء كَحَذَامٍ (اسم امرأة)، ومقيداً بما آخره راء عند أكثر التميميين، تقول: جاءت وبارٍ ورأيت وبارٍ ونظرت إلى وبارٍ.

الثاني: إعرابه إعراب الممنوع من الصرف مطلقاً عند بعض بني تميم، ومقيداً بما ليس آخره حرف راء عند بعض التميميين أيضاً. وإنما أعرب عندهم إعراب الممنوع من الصرف إما للعلمية والعدل عن فاعلة، إذ حذام - مثلاً - معدولة عن حاذمة، وإما للعلمية والتأنيث المعنوي، كزينب، فتقول: قالت حذامٌ ورأيت حذامَ، ونظرت إلى حذامَ.

### تزامم الحركتين البنائيتين في المسألة:

تتزامم حركة الضمة على قول جمهور النحويين إن المنادى العلم المفرد مبني على الضم مع الحركات الآتية:

أولاً - الحركات الأربع (السكون والفتحة والكسرة والضمة) الملازمة لبعض الأسماء المبنية إذا صيرت أعلاماً لأشخاص.

ثانياً - الفتحة على الوجه الثالث في الأسماء المركبة تركيباً مزجياً

بغير وية (البناء على فتح الجزأين).

ثالثاً - الكسرة على وجهين : الوجه الثابت عند العرب في الأسماء المركبة تركيباً مزجياً بوجه البناء على الكسر في الأعلام المؤنثة على وزن فعالٍ.

فهل حركة الضمة أحق بالظهور مما يقابلها من حركات أم العكس؟. الحق أن النحويين<sup>(56)</sup> عدا الرضي راعوا هاتين العلامتين معاً، جعلوا علامات الأسماء المبنية هي الأحق بالظهور باعتبار أصالتها، وقدروا الضمة التي هي علامة المنادى العلم المفرد باعتبار طروئها وحدائتها، ولم يهملوها كما أهملوا ما يماثلها في المسألتين السابقتين، وقد أوضح ذلك ابن مالك في نظم الألفية حيث قال<sup>(57)</sup>:

وانوا انضمام ما بنوا قبل النداء

«يعني أن ما كان من المناديات مبنياً قبل فالحكم فيه أن تنوي في آخره الضمة، نحو: يا هؤلاء، ويا مَنْ فعل كذا، ويا سيبويه، ويارقاش، ويا أنتويا إياك، وما أشبه ذلك»<sup>(58)</sup>.

وعلى قولهم هذا فإننا نقول في إعراب سيبويه من قولنا: ياسيبويه «اسم مبني على ضمة مقدره على آخره، منع من ظهورها البناء الأصلي»<sup>(59)</sup>. في محل نصب على النداء، وتقول في إعراب (وبار، وحيث وكيف وخمسة عشر ونعم) أعلاماً لأشخاص في قولك: يا وبارويا حيث ويا كيفويا خمسة عشرويا نعم: «إنه مبني على الضم المقدر منع من ظهوره علامة البناء الأصلي (على الكسر أو على الضم أو على الفتح، أو على فتح الجزأين أو على السكون) في محل نصب في كل ذلك»<sup>(60)</sup>.

وقد استدلوا على تقدير الضمة التي هي علامة المنادى العلم المفرد بظهورها حال نعت الاسم المختوم بويه في النداء، «فإنك تقول: يا سيبويه العالم برفع المنعوت ونصبه، فالرفع مراعاة للضمة المقدره



على المنعوت بسبب النداء، والنصب مراعاة لمحل المنعوت، إذ هو منادى، والمنادى منصوب على المفعولية المقدره»<sup>(61)</sup>.

وأورد الشاطبي على حكم النحويين في هذه المسألة سؤالاً احترازياً فقال: «فإن قلت: ثبت في الأصول أن الحكم للطارئ، ألا ترى أنك إذا نسبت إلى أمية أو جهينة قلت: أموي وجهني، فاعتبرت الطارئ، وهو النسب، فلم تحفل بكسر بنية التصغير المتقدمة.. فكان الوجه هنا أن يبنى على الضمة، وهو البناء الطارئ، ويهمل اعتبار ما قبل»<sup>(62)</sup>.

وأجاب بأن الحكم للطارئ يكون معتبراً إذا تزامم حكمان، وتضادا في الإجراء، ولم يكن لأحدهما وجه يمتاز به عن الآخر، كالنسب إلى أمية وجهينة.

أما إذا تزامم الحكمان، وكان لكل واحد منهما وجه يجري عليه دون الآخر فإنه لا اعتبار للحكم بالطارئ كمسألتنا، يقول: «فالجواب أن القاعدة صحيحة في نفسها، وما فعلوا هنا صحيح لا يخل بها، وذلك أن الحكم الطارئ إذا ورد على سابق، فتزامم على محل واحد، فلم يمكن الجمع بينهما على وجه لا يخل أحدهما بالآخر في شيء، فلا بد من نسخ الحكم المتقدم لكن على وجه لا يخل به المتأخر جملة، لأنه مطلوب - أيضاً - كالتارئ، وذلك كمسألة «التصغير» مع النسب، لما كان كل واحد منهما يطلبه ببنية مخصوصة وحكم مخصوص، ولم يمكن اعتبارهما معافيه، لأن ياء النسب تطلب في (أميي وعصيي) بتخفيف إحدى الياءين، وقلب الأخرى واواً، وبنية التصغير تطلب بإثباتها وعدم قلب الأخرى تضاداً فلم يكن بد من اعتبار الطارئ بحيث لا يخل بالمتقدم... إما إذا كان كل واحد من الحكمين له وجه يجري عليه دون إخلال بالحكم الأول، فلا ينصرف إلا إليه كمسألتنا، فإن الحركة قد يؤتى بها ظاهرة وهو الأصل، ومقدرة حيث لا يزاممها حركة أخرى كالتقاضي والفتى وقاض ونحوها، فما ظنك، إذا زاحمها حركة

أخرى كمن زيداً ومن زيد في باب الحكاية، فلا نكر في ذلك، فإذا أمكن هنا تقدير الحركة الطارئة فهذا أولى.

وأيضاً فشان حركات الإعراب التساهل فيها، فلذلك يكثر تقديرها، ولا سيما عند شغل المحل بحركة أخرى لازمة، وحركة البناء الطارئ في النداء تشبه حركات الإعراب ولذلك يعتبر لفظها وموضعها، فدخلت في حكم حركة الإعراب»<sup>(63)</sup>.

أما الرضي فقد جاء ظاهر نص له بعدم مراعاة العلامتين معاً، وذلك بإظهار الضمة التي هي علامة البناء في الاسم المفرد العلم وإهمال الحركات التي تقابلها من حركات البناء. وإنما أهمل الحركات التي تقابل حركة الضمة؛ لأن نقل تلك الأسماء إلى العلمية أوجب لها الإعراب، يقول: «إذا نقلت الكلمة المبنية، وجعلتها علماً لغير ذلك اللفظ فالواجب الإعراب»<sup>(64)</sup>.

وقد أوضح كلام الرضي هذا الشيخ خالد الأزهري حيث قال: «فعلى هذا تقول في كيف وهؤلاء وكم ومنذ أعلاماً: يا كيف، ويا هؤلاء، وياكم، ويا منذ بضمة ظاهرة، فهي متجددة للنداء»<sup>(65)</sup>.

وقد رأى عباس حسن أن قول الرضي هذا أولى وأيسر من قول غيره من النحويين؛ لأنه يجعل المنادى العلم المفرد مبنياً على الضم في كل الأسماء المبنية وغير المبنية، يقول: «وفي هذا الرأي توسعة وتيسير محمودان؛ لأنه يجعل حكم المنادى المفرد مطرداً يعم ويشمل صوراً كثيرة بغير تفرقة ولا تشتيت، ومن ثم كان الأخذ به أفضل من الأخذ بالرأي الأول»<sup>(66)</sup>.

والذي أراه أن في قول الرضي مخالفة لما نطقت به العرب، إذ العرب ألزمت (هؤلاء) مثلاً البناء على الكسر و(كم) البناء على السكون فكيف نخالف ما نطقت به فنقول: يا هؤلاء وياكم بالضم.

والأولى أن نراعى الحركة البنائية الأصلية ونهمل حركة البناء التى أحدثها العامل على النحو الذى ذكرنا فى المسألتين السابقتين لتكون المسائل كلها على طريقة واحدة ، فنقول فى إعراب هؤلاء إذا قلت يا هؤلاء : اسم مبني على الكسر فى محل نصب على النداء ، كما نقول فى إعراب كم إذا قلت : ياكم : اسم مبني على السكون فى محل نصب على النداء ، وهكذا فى بقية الأسماء المبنية الواقعة إذا نودى بها .

### الخاتمة :

يمكن إجمال أهم نتائج البحث فيما يلى :

- يعتبر ابن جنى أول من استخدم التزامح ، وقد جعله مرادفا للتداخل فى الأبنية ، ثم جاء من بعده الشاطبى وصيره دالا على «ورود حكم طارئ على حكم سابق فى محل واحد دون أن يخل أحدهما بالآخر» .
- التزامح عند الشاطبى يكون فى صورتين: التزامح حركتين فى آخر الاسم ، وتزامح بنائين على محل واحد .
- هناك صورة ثالثة من صور التزامح لم ينص عليها أحد من النحويين هي : التزامح موقعين إعرابين . وعليه يمكن التوسع فى تعريف التزامح بالتخلص من تقييد الشاطبى له بورود حكم طارئ على حكم سابق ليكون عبارة عن «ورود حكمين بأثرين مختلفين على محل واحد دون أن يخل أحدهما بالآخر» .
- يمكن من خلال كتب النحويين تفريع الصورة الأولى من صورتى التزامح الواردتين عند الشاطبى (تزامح حركتين فى آخر الاسم) إلى فرعين: الأول تزامح حركة إعراب مع حركة بناء أو حركة لازمة ، وهو كثير يعرف باشتغال المحل . والثانى تزامح حركتين بنائيتين وهو قليل .

- تزاحم حركتين بنائيتين منحصرٌ في ثلاث مسائل: اسم لا النافية للجنس المفرد مع غير، واسم لا النافية للجنس المفرد مع بعض الأسماء المركبة، المنادى العلم المفرد مع بعض الأسماء المبنية .
- الجانب التطبيقي «الإعراب» في كتب النحويين يكاد يكون مهملاً خاصة في مسائل «تزاحم حركتين بنائيتين».
- لم يكن للنحويين في مسائل «تزاحم حركتين بنائيتين» الثلاث منهج واحد في الإعراب ، فمرة يراعون الحركة البنائية التي أحدثها العامل، ويهملون الحركة البنائية المزاحمة لها، وتارة يعكسون، وحيناً يراعون العلامتين البنائيتين معاً.
- الأولى من وجهة نظر الباحث حال إعراب مسائل «تزاحم حركتين بنائيتين» كلها مراعاة العلامة البنائية التي نطقت بها العرب، وإهمال الحركة البنائية التي أحدثها العامل، فنقول في نحو «غير» من قولهم: «قبضت عشرة لا غيرٌ» إذا اعتبرنا لا نافية للجنس عاملة عمل إن وأخواتها: اسم لا مبني على الضم في محل نصب، ولا نقول مبني على الفتح المقدر الذي منع من ظهوره الضم العارض؛ تسهيلاً على الطلاب. وهكذا في المسألتين الباقيتين .
- أن تزاحم الحركات البنائية ليس مختصاً بحركة دون أخرى، وإنما هو عام يشمل الحركات البنائية الأربع (السكون، الفتح، الضم، الكسر).

## الهوامش

- (1) مقاييس اللغة (زحم) (4) (395).
- (2) المحكم (زحم) (173/3)
- (3) الذيل والتكملة (زحم) (419/6)..
- (4) الخصائص (55-44/2).
- (5) المقاصد الشافية (260-258/5).
- (6) ينظر: شرح الشافية للرضى (283/1).
- (7) التذييل والتكميل (640/49ب).
- (8) ينظر: الغرة في شرح اللمع (105/1) .
- (9) الآية (2) من سورة البقرة.
- (10) ينظر: التصريح (122/2).
- (11) ينظر: الغرة في شرح اللمع (107/1)، والمقاصد الشافية (424/2)، والتذييل والتكميل (226/5).
- (12) ينظر: المقاصد الشافية (424/2).
- (13) المصدر السابق.
- (14) التذييل والتكميل (228-226/5).
- (15) الغرة في شرح اللمع (108/1) .
- (16) ينظر: التذييل والتكميل (249/5).
- (17) ينظر: التصريح (192-188/3)، والأشموني (866-863/2) وأحكام غير واستعمالاتها (51-7).
- (18) ينظر: المصادر السابقة.
- (19) حاشية الصبان (864/2).
- (10) ينظر: شرح التسهيل (209/3)، والتصريح (192/3)، والأشموني (865/2) والبيت مجهول القائل.
- (22) شرح شذور الذهب (106).
- (23) حاشية الخضري (33/2).
- (24) النحو الوافى (696/1).

- (25) المصدر السابق، الصحيفة نفسها.
- (26) شرح الرضي على الكافية (135/3).
- (27) المصدر نفسه، الصحيفة نفسها.
- (28) شرح المفصل لابن يعيش (112/4).
- (29) شرح الرضي على الكافية (135/3).
- (30) المصدر السابق، الصحيفة نفسها.
- (31) ينظر: المقاصد الشافية (438/2)، والتذييل والتكميل (297/2-299)، والأشموني (475/2) والتصريح (135-134/2).
- (32) التذييل والتكميل (297/5).
- (33) المقاصد الشافية (138/2).
- (34) المصدر السابق، الصحيفة نفسها.
- (35) الأشموني (475/2).
- (36) الخصائص: (57-56/3).
- (37) ينظر: أوضح المسالك (49-48/3)، والارتشاف (2182/4)، والنحو الوافي (9/4).
- (38) ينظر: أسرار العربية (126)، واللباب (330/1).
- (39) شرح الرضي على الكافية (350/1).
- (40) أسرار العربية (126).
- (41) تمهيد القواعد (3541/7).
- (42) ينظر: التذييل والتكميل (240/13) والارتشاف (2183/4).
- (43) ينظر: شرح الرضي على الكافية (349/1).
- (44) تمهيد القواعد (3542/7).
- (45) المقاصد الشافية (374/1).
- (46) التذييل والتكميل (316/3).
- (47) الكتاب (301/3).
- (48) شرح التسهيل له (393/1)، وينظر أيضاً مثل هذا القول في: المقاصد الشافية (357/1).
- (49) شرح شذور الذهب (89).
- (50) التذييل والتكميل (316/2).

- (51) ينظر: الكتاب (2/49-55)، والمقاصد الشافىة (1/347)، والبناء فى اللغة العربىة (271).
- (52) ينظر: اللباب (1/529)، والارتشاف (2/866)، والتصريح (2/237-238).
- (53) ينظر: الإيضاح فى شرح المفصل (1/522).
- (54) ينظر: تمهيد القواعد (8/4050).
- (55) نقل ذلك عنه الشىخ خالد الأزهرى فى التصريح (4/218).
- (56) ينظر: شرح المفصل لابن يعىش (4/64-65)، وشرح قطر الندى (35-39).
- (57) ينظر: شرح ابن عصفور الكبىر على الجمل (2/82)، والارتشاف (4/2183)، وتوضىح المقاصد (2/1063).
- (58) الالفىة (140).
- (59) المقاصد الشافىة (5/258).
- (60) النحو الوافى (4/23).
- (61) المصدر السابق الصفىة نفسها.
- (62) المقاصد الشافىة (5/259).
- (63) المصدر السابق، الصفىة نفسها.
- (64) المقاصد الشافىة (5/259).
- (65) شرح الكافىة له (3/168).
- (66) التصريح (4/20).
- (67) النحو الوافى (4/13).

## المراجع

- أحكام غير وأوجه استعمالها، عبد العظيم الشاعر، الجريسي للطباعة بالقاهرة، ط1، 1417هـ.
- ارتشاف الضرب من كلام العرب، أبو حيان الأندلسي، تحقيق وشرح ودراسة د. رجب عثمان محمد - مكتبة الخانجي بالقاهرة - الطبعة الأولى 1418هـ.
- أسرار العربية، لابن الأنباري، تحقيق / محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1417هـ.
- ألفية ابن مالك، لابن مالك، تحقيق / سليمان العيوني، دار المنهاج، ط1، 1432هـ.
- أوضح المسالك، لابن هشام الأنصاري، تحقيق / هادي حمودي، دار الكتب العربي، ط1412هـ.
- الإيضاح في شرح المفصل، لابن الحاجب، تحقيق د. موسى العليلي، بغداد 1982م.
- البناء في اللغة العربية، لعبدالله الدايل، مكتبة الرشد بالرياض، ط1، 1410هـ.
- التذيل والتكميل، لأبي حيان، تحقيق / حسن هنداوي، مكتبة كنوز أشبيليا بالرياض.
- التصريح، للشيخ خالد الأزهرى، تحقيق / عبدالفتاح بحيري، دار الزهراء، ط1، 1418هـ.
- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، لناظر الجيش، مجموعة من المحققين، دار السلام، ط1، 1428هـ.
- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تعليق / تركي المصطفى، دار الكتب العلمية بيروت، ط1، 1419هـ.
- حاشية الصبان على شرح الأشموني، بهامش شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، مطبعة البابي الحلبي، القاهرة، ط2، 1939م.
- الخصائص، لابن جني، تحقيق: محمد علي النجار، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد.
- التكملة والذيل والصلة، للزبيدي، تحقيق / مصطفى حجازي وآخرين، ط1، القاهرة 1408هـ.
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، مطبعة البابي الحلبي، القاهرة، ط2، 1939م.



- شرح التسهيل، لابن مالك، تحقيق / عبدالرحمن السيد ومحمد المختون، دار هجر، ط1، 1410هـ.
- شرح جمل الزجاجى، لابن عصفور، تحقيق/ د. صاحب جعفر أبو جناح، توزيع مكتبة الفيصلية بمكة المكرمة.
- شرح الرضى على الكافية، تحقيق/ يوسف حسن عمر.
- شرح شذور الذهب، لابن هشام الأنصارى، تحقيق/ محمد محيى الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية، بيروت 1992م.
- شرح قطر الندى وبل الصدى، لابن هشام، تحقيق/ محمد محيى الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية بيروت 1423هـ.
- شرح المفصل لابن يعيش، عالم الكتب.
- الغرة فى شرح اللع، لابن الدهان، تحقيق/ فريد السليم، دار التدمرية، ط1، 1432هـ.
- اللباب فى علل البناء و الإعراب، للعبرى، تحقيق د/ غازى مختار طليمات - دار الفكر المعاصر بلبنان - الطبعة الأولى 1416هـ.
- الكتاب، لسيبويه، تحقيق/ عبدالسلام هارون، دار الجيل، بيروت.
- مقاييس اللغة، لابن فارس، بتحقيق/ عبدالسلام هارون، دار الكتب العلمية.
- المحكم والمحيط الأعظم فى اللغة، لابن سيدة، تحقيق/ عائشة عبدالرحمن وآخرين.
- المقاصد الشافية فى شرح خلاصة الكافية للشاطبى، تحقيق د/ عبدالرحمن العثيمين وأخرون، مركز إحياء التراث بجامعة أم القرى 1428هـ.
- النحو الوافى، لعباس حسن، دار المعارف بمصر، ط3.